

قرار رئيس جمهورية مصر العربية**رقم ١٦٢ لسنة ١٩٩٩****بشأن الموافقة على اتفاق****بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية بيلاروس****بشأن الخطوط الجوية المنتظمة****الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٦/٦/١٩٩٨****رئيس الجمهورية****بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :****قرر :****(مادة وحيدة)**

ووفق على اتفاق بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية بيلاروس بشأن الخطوط الجوية المنتظمة ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ١٦/٦/١٩٩٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى غرة صفر سنة ١٤٢٠ هـ**(الموافق ١٧ مايو سنة ١٩٩٩ م) .****حسنى مبارك****وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٠ رمضان سنة ١٤٢٠ هـ****(الموافق ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٩٩ م) .**

اتفاق بين

حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية بيلاروس

بشأن الخطوط الجوية المنتظمة

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية بيلاروس والمشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين أخذاً في الاعتبار أنهما طرفان في اتفاقية شيكاغو للطيران المدني الموقعة في ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٤

ورغبة منهما في تعزيز التعاون الدولي في مجال النقل الجوي وإرساء الأساس الضروري لتشغيل خطوط جوية منتظمة بين إقليميهما ، فقد اتفقا على ما يلي :

المادة (١)

تعريف

١ - لأغراض هذا الاتفاق وملحقه وما لم يقتض النص خلاف ذلك فإنه يقصد بالاصطلاحات والتعبيرات الآتية ما يلي :

(أ) يعنى اصطلاح «اتفاقية» اتفاقية الطيران المدني الدولي التي فتحت للتوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من ديسمبر سنة ١٩٤٤ والتي تتضمن أى ملحق معتمد طبقاً للمادة (٩٠) من الاتفاقية وأى تعديل لملاحقها أو للاتفاقية وفقاً للمادتين (٩٠) ، (٩٤) منها طالما كانت هذه الملاحق والاتفاقية مطبقة من قبل كلا الطرفين المتعاقدين .

(ب) يعنى إصطلاح «سلطات الطيران» في حالة جمهورية مصر العربية وزير النقل والمواصلات، رئيس الهيئة المصرية العامة للطيران المدني وفي حالة جمهورية بيلاروس ، اللجنة الحكومية للطيران ، وفي كلتا الحالتين أى شخص أو هيئة يعهد إليها القيام بالمهام التي تمارسها حالياً هذه السلطات .

(ج) يعنى اصطلاح «مؤسسة النقل الجوى المعينة» مؤسسة نقل جوى تم تعيينها من طرف متعاقد ورخص لها وفقاً للمادة (٦) من هذا الاتفاق لتشغيل الخطوط الجوية المتفق عليها .

(د) يعنى اصطلاحات «إقليم» ، «خطوط جوية منتظمة» ، «خطوط جوية دولية منتظمة» ، «مؤسسة نقل جوى» ، «التوقف لأغراض غير تجارية» المعانى المحددة لكل منها فى المادتين (٢) ، (٩٦) من الاتفاقية .

(هـ) يعنى اصطلاح «تعريف» الأسعار التى تدفع لنقل الركاب والأمتعة والبضائع والشروط التى بموجبها تطبق هذه الأسعار بما فى ذلك العملات والرسوم وأى مقابل إضافى آخر أو بيع وثائق النقل ، ويستثنى من ذلك مقابل وشروط نقل البريد .

(و) يعنى اصطلاح «خطوط جوية منتظمة للبضائع» خطوط جوية دولية منتظمة يتم تسييرها بطائرات ينقل عليها بضائع أو بريد (بما فى ذلك الطاقم المعاون) منفصلة أو مختلطة ، ولا ينقل عليها ركاب بمقابل .

٢ - يشكل الملحق جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق ، وكل إشارات إلى الاتفاق تتضمن الملحق مالم يتم الاتفاق صراحة على غير ذلك .

المادة (٢)

منح الحقوق

١ - يمنح كل طرف متعاقد الطرف المتعاقد الآخر الحقوق الموضحة فى هذا الاتفاق بغرض تشغيل خطوط جوية على الطرق المحددة فى جداول الملحق وتلك الخطوط والطرق يشار إليها فيما بعد «الطرق المتفق عليها» و «الطرق المحددة» على التوالى .

٢ - مع مراعاة أحكام هذا الاتفاق تتمتع مؤسسة النقل الجوي المعينة من كل طرف متعاقد عند تشغيلها خطوطاً جوية دولية بالحقوق التالية :

(أ) الحق في الطيران عبر إقليم دولة الطرف المتعاقد الآخر بدون هبوط .

(ب) الحق في الهبوط في الإقليم المذكور لأغراض غير تجارية .

(ج) الحق في أخذ وإنزال ركاب وأمتعة وبضائع و بريد في الإقليم المذكور في النقاط المحددة في ملحق هذا الاتفاق والمتجهة إلى أو القادمة من نقاط في إقليم دولة الطرف المتعاقد الآخر .

(د) الحق في أخذ وإنزال ركاب وأمتعة وبضائع و بريد في نقاط في أقاليم دول أخرى المحددة في ملحق هذا الاتفاق والمتجهة إلى أو القادمة من نقاط في إقليم دولة الطرف المتعاقد الآخر محددة في ملحق هذا الاتفاق .

٣ - ليس في هذه المادة ما يمكن تفسيره على أنه يخول مؤسسة النقل الجوي المعينة من طرف متعاقد ميزة نقل ركاب وأمتعة وبضائع و بريد بمقابل أو أجر من نقاط في إقليم دولة الطرف المتعاقد الآخر ومتجهة إلى نقاط أخرى في نفس ذلك الإقليم .

٤ - إذا لم تستطع مؤسسة النقل الجوي المعينة من طرف متعاقد تشغيل أى من الخطوط المتفق عليها على طرقها المعتادة بسبب نزاع مسلح ، أو اضطرابات أو تطورات سياسية أو لأسباب قهرية ، فإنه على الطرف المتعاقد الآخر أن يبذل ما في وسعه لتسهيل استمرارية تشغيل هذه الخطوط من خلال ترتيبات خاصة لتلك الطرق بما في ذلك منع الحقوق لذلك الوقت اللازم لتسهيل التشغيل المثمر .

المادة (٣)

القواعد التي تحكم تشغيل الخطوط المتفق عليها

١ - تتمتع مؤسسات النقل الجوي المعينة بفرص عادلة و متكافئة لتشغيل الخطوط المتفق عليها بين إقليمى الطرفين المتعاقدين للدولتين .

- ٢ - يجب على مؤسسة النقل الجوي المعينة لكل طرف متعاقد أن تضع في اعتبارها مصالح مؤسسة النقل الجوي المعينة من الطرف المتعاقد الآخر بحيث لا تؤثر بلا مبرر على الخطوط المتفق عليها التي تسيرها المؤسسة الأخيرة على كل أو جزء من نفس الطرق .
- ٣ - يكون الهدف من الخطوط المتفق عليها عرض حمولة مناسبة لمتطلبات الحركة بين إقليم دولة الطرف المتعاقد الذي عين مؤسسة النقل الجوي والنقاط التي تخدمها على الطرق المحددة .
- ٤ - تمارس كل من مؤسسات النقل الجوي المعينة الحق في نقل حركة دولية بين إقليم دولة الطرف المتعاقد الآخر وإقليم الدول الأخرى وفقاً للمبادئ العامة لمعدل النمو العادي المتفق عليه بين كلا الطرفين المتعاقدين وبشرط أن تتناسب الحمولة مع :
- (أ) متطلبات الحركة من وإلى إقليم دولة الطرف المتعاقد الآخر الذي عين مؤسسات النقل الجوي .
- (ب) متطلبات الحركة للمناطق التي تمر خلالها الرحلات مع الأخذ في الاعتبار الخطوط الداخلية والإقليمية .
- (ج) متطلبات التشغيل الاقتصادي للخطوط المتفق عليها .
- ٥ - لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يقيد من جانبه تشغيل المؤسسة المعينة من الطرف المتعاقد الآخر إلا طبقاً لأحكام هذا الاتفاق أو أحكام محددة وردت في المعاهدة .

المادة (٤)

تطبيق القوانين واللوائح

- ١ - تطبق القوانين واللوائح المعمول بها لدى دولة طرف متعاقد والمتعلقة بدخول ومغادرة إقليمه للطائرات المستخدمة في الملاحة الجوية الدولية أو رحلات هذه الطائرات فوق إقليمه ، وذلك على طائرات مؤسسة النقل الجوي المعينة من الطرف المتعاقد الآخر .

٢ - تطبق القوانين واللوائح المعمول بها لدى دولة طرف متعاقد والتي تنظم دخول وإقامة ومغادرة الركاب والطاقم والأمتعة والبضائع والبريد في إقليمه مثل إجراءات الدخول والخروج والهجرة والجوازات وكذلك إجراءات الجمارك والحجر الصحي ، وذلك على الركاب والأطقم والأمتعة والبضائع أو البريد المنقول على طائرات المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر أثناء تواجدها في ذلك الإقليم .

٣ - لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يمنع مؤسسته للنقل الجوي أية أفضلية على مؤسسة النقل الجوي المعنية من الطرف المتعاقد الآخر ، وذلك عند تطبيق القوانين واللوائح الواردة بهذه المادة .

المادة (٥)

أمن الطيران

١ - يؤكد الطرفان المتعاقدان من جديد ، تمشياً مع حقوقهما والتزاماتهما طبقاً للقانون الدولي ، أن التزام كل منهما نحو الآخر لحماية أمن الطيران المدني ضد أفعال التدخل غير المشروع تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق . وأنه بدون تقييد لعمومية حقوقهما والتزاماتهما طبقاً للقانون الدولي فإن الطرفين المتعاقدين سوف يعملان وبصفة خاصة طبقاً لأحكام الاتفاقية الخاصة بالجرائم والأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات الموقعة في طوكيو بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٦٣ ، والاتفاقية الخاصة بقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في لاهاي بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ ، والاتفاقية الخاصة بقمع الأفعال التي ترتكب ضد سلامة الطيران المدني الموقعة في مونتريال بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ ، والبروتوكول المكمل لها بشأن قمع أفعال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي الموقع في مونتريال بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٨٨ بالإضافة إلى أية اتفاقية أو بروتوكول يتعلق بأمن الطيران انضم إليه الطرفان المتعاقدان .

٢ - يقدم الطرفان المتعاقدان إلى بعضهما البعض عند الطلب كل المساعدة الممكنة لمنع أفعال الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية وغيرها من الأفعال غير المشروعة التي ترتكب ضد سلامة تلك الطائرة وركابها وطاقمها والمطارات والتجهيزات الملاحية وأى تهديد آخر لأمن الطيران المدني .

٣ - يتصرف الطرفان المتعاقدان فيما بينهما وفقاً لأحكام أمن الطيران التي وضعتها المنظمة الدولية للطيران المدني وحددتها كملاحق لمعاهدة الطيران المدني الدولي بقدر ما تكون تلك الأحكام الأمنية سارية بالنسبة للطرفين المتعاقدين للدولتين وعليهما أن يلزما مستثمرى الطائرات المسجلة لديهما . أو المستثمرين الذين يكون مركز أعمالهم الرئيسى أو محل إقامتهم الدائم فى إقليميهما ومستثمرى المطارات فى إقليميهما أن يعملوا وفقاً لأحكام أمن الطيران المذكورة .

٤ - يوافق كل طرف متعاقد على أنه يجوز أن يطلب من مستثمرى الطائرات مراعاة أحكام أمن الطيران المشار إليها فى الفقرة (٣) من هذه المادة التي يطلبها لدخول إقليمه أو مغادرته أو أثناء التواجد فيه وعلى دولة كل طرف متعاقد أن يتأكد من تطبيق إجراءات كافية فعالة فى إقليمه لحماية الطائرات وتفتيش الركاب والطاقم والأشياء اليدوية والأمتعة وخزين الطائرة قبل وأثناء الصعود والشحن . ويجب على دولة كل طرف متعاقد أن تنظر بعين الاعتبار لأى طلب من الطرف المتعاقد الآخر لاتخاذ إجراءات أمنية خاصة معقولة لمواجهة تهديد معين .

٥ - عندما يقع حادث أو تهديد بالاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية أو أى أفعال أخرى غير مشروعة ضد سلامة تلك الطائرات وركابها وطاقمها أو المطارات أو التجهيزات الملاحية الجوية يقوم الطرفان المتعاقدان بمساعدة بعضهما عن طريق تسهيل الاتصالات وغيرها من التدابير الملائمة لإنهاء الواقعة أو التهديد بسرعة وأمان .

٦ - يجب على كل طرف متعاقد أن يتخذ الإجراءات العملية للتأكد من أن الطائرة التي تعرضت لفعل الاستيلاء غير المشروع أو أية أفعال أخرى للتدخل غير المشروع والتي هبطت في إقليم دولته قد تم حجزها على الأرض مالم يكن إقلاعها ضرورياً لحماية الحياة البشرية ويجب أن يتم اتخاذ تلك التدابير على أساس المشاورات المشتركة كلما أمكن ذلك .

المادة (٦)

التعيين وترخيص التشغيل

١ - يكون لكل طرف متعاقد الحق في تعيين مؤسسة نقل جوى لتشغيل الخطوط المتفق عليها . ويتم هذا التعيين بموجب إخطار كتابي بين سلطات طيران كلا الطرفين المتعاقدين .

٢ - ويجب على سلطات الطيران التي استلمت إخطار التعيين أن تمنح بدون تأخير ترخيص التشغيل اللازم لمؤسسة النقل الجوى المعينة من الطرف المتعاقد الآخر طبقاً لأحكام الفقرات (٣) و(٤) من هذه المادة .

٣ - يجوز لسلطات طيران طرف متعاقد أن تطلب من مؤسسة النقل الجوى المعينة من الطرف المتعاقد الآخر أن تثبت أنه يتوافق فيها الشروط التي تنص عليها القوانين واللوائح التي تطبقها هذه السلطات عادة على تشغيل الخطوط الجوية الدولية وفقاً لأحكام المعاهدة .

٤ - يجوز لكل طرف متعاقد أن يرفض منح ترخيص التشغيل المشار إليه في الفقرة (٢) من هذه المادة أو أن يفرض ما يراه ضرورياً من شروط على ممارسة الحقوق المحددة في المادة (٢) من هذا الاتفاق . وذلك حيثما لا يكون لدى الطرف المتعاقد المذكور إثبات أن أغلبية الملكية والإدارة الفعلية لهذه المؤسسة في يد الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة أو في يد رعايا دولته .

٥ - يجوز لمؤسسة النقل الجوي المعينة بمجرد استلامها ترخيص التشغيل الصادر للفقرة (٢) من هذه المادة ، أن تبدأ في أى وقت تشغيل الخطوط المتفق عليها بشرط أن تكون التعريفات التى وضعت طبقاً لأحكام المادة (١٣) من هذا الاتفاق سارية المفعول .

المادة (٧)

وقف وإلغاء ترخيص التشغيل

١ - لكل طرف متعاقد الحق فى إلغاء أو وقف ترخيص التشغيل لممارسة الحقوق الواردة فى المادة (٢) من هذا الاتفاق بواسطة المؤسسة المعينة من الطرف المتعاقد الآخر أو فرض الشروط التى يراها ضرورية على ممارسة هذه الحقوق وذلك :

(أ) إذا لم تستطع المؤسسة المذكورة إثبات أن أغلبية ملكيتها والإدارة الفعلية فى يد الطرف المتعاقد الذى عين المؤسسة أو فى يد رعايا دولته ، أو .

(ب) إذا قصرت المؤسسة المذكورة فى الالتزام بقوانين ولوائح دولة الطرف المتعاقد الذى منح هذه الحقوق أو خالفتها بصورة جسيمة ، أو .

(ج) إذا فشلت المؤسسة المذكورة فى تشغيل الخطوط المتفق عليها طبقاً للشروط الواردة فى هذا الاتفاق .

٢ - تتم ممارسة هذا الحق فقط بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الآخر ، ما لم يكن الإلغاء أو الوقف أو فرض الشروط الواردة فى الفقرة (١) من هذه المادة ضرورياً لمنع وقوع مخالفات أخرى للقوانين واللوائح .

المادة (٨)

الإعتراف بالشهادات والإجازات

- ١ - يعترف كل طرف متعاقد بسريان مفعول شهادات صلاحية الطائرات ، وشهادات الأهلية ، والرخص الصادرة أو المعتمدة من دولة الطرف المتعاقد الآخر والتي لا تزال سارية المفعول شريطة أن تكون مثل هذه الشهادات والرخص قد صدرت أو أعتمدت طبقاً لمعايير السلامة الموضوعية من جانب منظمة الطيران المدني الدولي .
- ٢ - ومع ذلك تحتفظ دولة كل طرف متعاقد فيما يتعلق بالطيران فوق إقليمها بحقتها في رفض الإعتراف بصلاحية شهادات الأهلية والإجازات الممنوحة أو المعتمدة لرعاياها من دولة الطرف المتعاقد الآخر أو أى دولة .

المادة (٩)

الإعفاء من الفرائض والضرائب

- ١ - تعفى من كافة الفرائض أو الضرائب الجمركية التي تحصل بواسطة السلطات الجمركية الطائرات العاملة في خطوط دولية بواسطة مؤسسة النقل الجوي المعينة من طرف متعاقد وكذلك معداتها المعتادة ومؤن الوقود وزيوت التشحيم وخزين الطائرات بما فيها من أطعمة ومشروبات والطباق الموجودة على متنها وذلك عند دخولها إقليم دولة الطرف المتعاقد الآخر بشرط أن تبقى تلك المعدات والمؤن والخزين على متن الطائرات حتى إعادة تصديرها .
- ٢ - فيما عدا الرسوم المستحقة مقابل الخدمات المقدمة ، تعفى أيضاً من نفس الفرائض والضرائب :

(أ) خزين الطائرات التي تؤخذ على متنها في إقليم دولة طرف متعاقد

في نطاق ما تحدده سلطات هذا الطرف المتعاقد وبفرض استعمالها

على متن الطائرات المستخدمة على خط دولي بواسطة المؤسسة المعينة

التابعة للطرف المتعاقد الآخر .

(ب) قطع الغيار ومعدات المتن المعتادة التي تستورد إلى إقليم دولة طرف متعاقد لصيانة وإصلاح الطائرات المستخدمة في خطوط دولية بواسطة المؤسسة المعنية من الطرف المتعاقد الآخر .

(ج) الوقود وزيوت التشحيم المخصصة لمؤسسة النقل الجوي المعنية من دولة طرف متعاقد لتزويد الطائرات العاملة على خطوط جوية دولية حتى ولو استخدمت هذه المون على أى جزء من الرحلة يتم فوق إقليم الطرف المتعاقد التي تم أخذها على المتن .

ويجوز وضع المواد المشار إليها في هذه الفقرة تحت الإشراف أو الرقابة الجمركية .

٣ - يجوز إنزال معدات الإقلاع المعتادة وكذلك المواد والمون التي على متن الطائرات التي تستخدمها مؤسسة النقل الجوي المعنية من طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بعد موافقة السلطات الجمركية لدولة ذلك الإقليم . وفي تلك الحالة يجوز أن توضع المواد تحت رقابة السلطات المذكورة لحين إعادة تصديرها أو التصرف فيها طبقاً للوائح الجمركية .

٤ - تطبق الإعفاءات الواردة في هذه المادة في الحالات التي تبرم فيها مؤسسة النقل الجوي المعنية من أى طرف متعاقد ترتيبات مع مؤسسة أو مؤسسات نقل جوى أخرى لاستعارة أو تبادل المواد المحددة في الفقرات (١) و(٢) من هذه المادة في إقليم دولة الطرف المتعاقد الآخر بشرط أن تكون مؤسسة أو مؤسسات النقل الجوي الأخرى تتمتع بنفس الإعفاءات من نفس الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (١٠)

رسوم الخدمات

١ - يجب على كل طرف متعاقد أن يبذل ما في وسعه لضمان أن الرسوم المفروضة أو المسموح بفرضها من جانب سلطاتها المختصة على مؤسسة النقل الجوي المعنية من الطرف المتعاقد الآخر عادلة ومعقولة وأن تكون موضوعة طبقاً لأسس اقتصادية سليمة .

٢ - يجب ألا يكون رسوم استعمال تسهيلات وخدمات المطار والملاحة التي يقدمها طرف متعاقد لمؤسسة النقل الجوي المعينة من الطرف المتعاقد الآخر أعلى من الرسوم التي تدفعها الطائرات الوطنية المستخدمة على خطوط دولية منتظمة .

المادة (١١)

الأنشطة التجارية

١ - يسمح لمؤسسة النقل الجوي المعينة من طرف متعاقد بالاحتفاظ بممثلين كافين في إقليم دولة الطرف المتعاقد الآخر طبقاً لقوانين ولوائح دولة ذلك الطرف الأخير ويجوز أن يشمل هؤلاء الممثلين موظفين تجاريين وعمليات وفنيين وذلك من مواطني دولتي الطرفين المتعاقدين .

٢ - يطبق مبدأ المعاملة بالمثل على الأنشطة التجارية ويجب على السلطات المختصة لكل طرف متعاقد أن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان أن تمثل مؤسسة النقل الجوي المعينة من الطرف المتعاقد الآخر تمارس أنشطته بطريقة منتظمة .

٣ - يمنع كل طرف متعاقد مؤسسة النقل الجوي المعينة من الطرف المتعاقد الآخر الحق في ممارسة بيع خدمة النقل الجوي في إقليم دولته مباشرة أو بناء على رغبة المؤسسة من خلال وكلاء ويكون لكل مؤسسة نقل جوي الحق في بيع ذلك النقل بعملة هذه الدولة أو بأي عملة أخرى قابلة للتحويل طبقاً للقوانين واللوائح المطبقة في هذه الدولة .

المادة (١٢)

تغيير وتحويل الإيرادات

يكون لكل مؤسسة نقل جوي معينة الحق في أن تغير وتحوّل إلى بلدها ونقماً للسعر الرسمي لتحويل فوائض المبالغ التي تم تحصيلها محلياً بالنسبة لنقل الركاب والأمتعة والبضائع والبريد طبقاً للقوانين واللوائح الوطنية . وإذا كانت المدفوعات بين الطرفين المتعاقدين ينظمها اتفاق خاص فإن ذلك الاتفاق الخاص يتم تطبيقه .

المادة (١٣)

التعريفات

١ - تحدد التعريفات التي تطبقها كل مؤسسة نقل جوى معينة فيما يتعلق بأى نقل من وإلى إقليم دولة الطرف المتعاقد الآخر في أسس معقولة مع مراعاة جميع العوامل المتعلقة بذلك بما فيها تكاليف التشغيل والربح المعقول وخصائص كل خط ومصالح المستهلكين والتعريفات التي تطبقها المؤسسات الأخرى .

٢ - يجرى الاتفاق على التعريفات المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة كلما أمكن ذلك بالاتفاق المشترك بين مؤسسات النقل الجوى المعنية لكلا الطرفين المتعاقدين بعد التشاور مع مؤسسات النقل الجوى الأخرى العاملة على كل أو جزء من نفس الطرق ويجب على المؤسسات المعنية أن تتوصل إلى هذا الاتفاق عن طريق استخدام آلية تحديد الأسعار الموضوعة من جانب الجهاز الدولي الذي يضع اقتراحات في هذا الشأن .

٣ - تقدم التعريفات التي تم الاتفاق عليها إلى سلطات طيران الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها على الأقل قبل ثلاثين (٣٠) يوماً من التاريخ المقترح للعمل بها . وفي حالات خاصة يجوز إنقاص هذه المدة المحددة بشرط موافقة السلطات المذكورة . وإذا لم تقم أى من سلطات الطيران بإخطار سلطات الطيران الأخرى في خلال خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ تقديم التعريفات بعدم اعتراضها فإن هذه التعريفات سوف تعتبر قد أعتمدت .

٤ - إذا لم تتفق مؤسسات النقل الجوى المعنية ، وإذا لم تعتمد تعريفية من إحدى سلطات الطيران لطرف متعاقد ، فإنه على سلطات طيران الطرفين المتعاقدين أن تحاولا تحديد التعريفية بالاتفاق المشترك . ويجب أن تبدأ تلك المشاورات خلال خمسة عشر (١٥) يوماً من الوقت الذي أصبح واضحاً فيه عدم إمكان اتفاق مؤسسات النقل الجوى المعنية على تعريفية أو عند قيام إحدى سلطات الطيران لطرف متعاقد بإخطار سلطات طيران الطرف المتعاقد الآخر بعدم موافقتها على التعريفية .

٥ - في حالة عدم التوصل لاتفاق فإن النزاع يتبع بشأنه الإجراء الوارد في المادة (١٧) فيما بعد .

٦ - تظل التعريفات التي تم تحديدها سارية إلى أن يتم تحديد تعريفات جديدة طبقاً لأحكام هذه المادة أو المادة (١٧) من هذا الاتفاق على ألا يمتد العمل بها لأكثر من إثني عشر (١٢) شهراً من تاريخ اعتراض سلطات طيران طرف متعاقد .

٧ - تبذل سلطات الطيران التابعة لكل طرف متعاقد أقصى ما في وسعها لضمان أن مؤسسات النقل الجوي المعينة تلتزم بالتعريفات المتفق عليها الذي تم تسجيلها لدى سلطات طيران الطرفين المتعاقدين وأنه لا تقوم أي مؤسسة نقل جوي بإجراء تخفيضات غير قانونية لأي جزء من هذه التعريفات بأية طرق مباشرة أو غير مباشرة .

المادة (١٤)

جداول التشغيل

يجب على مؤسسة النقل الجوي المعينة تقديم جداول المواعيد المقترح العمل بها إلى سلطات طيران الطرف المتعاقد الآخر لاعتمادها ثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل قبل تشغيل الخطوط المتفق عليها ويتبع نفس الإجراء بالنسبة لأي تعديل .

المادة (١٥)

تقديم الإحصائيات

يجب على سلطات طيران كلا الطرفين المتعاقدين أن تقدم كل منهما الأخرى عند الطلب بالإحصاءات الدورية أو أي معلومات مشابهة تتعلق بالحركة المنقولة على الخطوط المتفق عليها المحددة في إطار هذا الاتفاق .

المادة (١٦)

المشاورات

يجوز لأي طرف متعاقد أن يطلب إجراء مشاورات بشأن تنفيذ أو تفسير أو تطبيق أو تعديل الاتفاق الحالي وتبدأ هذه المشاورات بين سلطات الطيران خلال فترة ستين (٦٠) يوماً من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر للطلب المكتوب ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك بين الطرفين المتعاقدين .

المادة (١٧)

تسوية الخلافات

١ - إذا لم يتم حل أي نزاع ينشأ في نطاق هذا الاتفاق بالمفاوضات المباشرة أو من خلال القنوات الدبلوماسية فإنه يقدم بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين إلى محكمة تحكيم .

٢ - وفي هذه الحالة فإنه يجب على كل طرف متعاقد أن يعين محكماً وأن يقوم المحكمان بتعيين رئيساً من رعايا دولة ثالثة وإذا عين أحد الطرفين المتعاقدين محكماً في خلال شهرين ولم يتم الطرف المتعاقد الآخر بتعيين محكماً أو إذا لم يتفق المحكمان على تعيين الرئيس في خلال الشهر التالي لتعيين المحكم الثاني ، فإنه يجوز لكل طرف متعاقد أن يطلب من رئيس مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني أن يقوم بالترشيحات اللازمة .

٣ - تحدد محكمة التحكيم إجراءاتها وتقرر توزيع تكاليف التحكيم .

٤ - يلتزم الطرفان المتعاقدان بأي قرار يتخذ تطبيقاً لهذه المادة .

المادة (١٨)

التعديلات

- ١ - إذا رغب أى من الطرفين المتعاقدين تعديل أى من أحكام هذا الاتفاق فإن أى تعديل إذا تم الاتفاق عليها بين الطرفين المتعاقدين يدخل إلى حيز النفاذ حينما يخطر الطرفان المتعاقدان كل منهما الآخر بإتمام إجراءاتهما الدستورية .
- ٢ - فى حالة إبرام معاهدة عامة متعددة الأطراف تتعلق بالنقل الجوى التزم بها الطرفين المتعاقدين فإن هذه المعاهدة تطبق .

المادة (١٩)

الإنهاء

- ١ - يجوز لكل طرف متعاقد فى أى وقت أن يخطر الطرف المتعاقد الآخر كتابة بقراره إنهاء الاتفاق المحالى ويتم إبلاغ هذا الإخطار فى نفس الوقت إلى المنظمة الدولية للطيران المدنى .
- ٢ - ينتهى العمل بهذا الاتفاق بعد اثنى عشر (١٢) شهراً بعد تاريخ استلام الطرف المتعاقد الآخر لإخطار الإنهاء ما لم يتم سحبه بالاتفاق المشترك قبل انقضاء هذه الفترة .
- ٣ - فى حالة عدم إقرار الطرف المتعاقد الآخر باستلامه الإخطار فإن الإخطار يعتبر قد تم تسلمه بعد أربعة عشر يوماً من تاريخ استلام المنظمة الدولية للطيران المدنى .

المادة (٢٠)

التسجيل

- يتم تسجيل هذا الاتفاق وأى تعديلات تدخل عليه لدى المنظمة الدولية للطيران المدنى .

المادة (٢١)

الدخول حيز النفاذ

يدخل الاتفاق حيز النفاذ عندما يخطر الطرفان المتعاقدان كل منهما الآخر بإتمام إجراءاتهم الدستورية المتعلقة بإبرام الاتفاقات الدولية ودخولها حيز النفاذ .

إشهاداً على ذلك فإن المفوضين مخولين لهذا الغرض من حكومتيهما قد وقعا هذا الاتفاق .

حرر من أصلين في اليوم السادس عشر من شهر يونيو سنة ١٩٩٨ باللغات العربية والبيلاروسية والإنجليزية ويكون للثلاث نسخ حجية متساوية ويعتد بالنص الإنجليزي في حالة الاختلاف في التفسير .

عن حكومة

عن حكومة

جمهورية بيلاروس

جمهورية مصر العربية

الملحق

جدول الطرق

١ - جدول الطرق:

الطرق التي يجوز لمؤسسة النقل الجوي المعينة من جانب جمهورية مصر العربية تسيير خطوط جوية عليها :

نقاط المغادرة	نقاط متوسطة	نقاط في بيلاروس	نقاط فيما وراء بيلاروس
نقاط في مصر	يتم الاتفاق عليها فيما بعد	منسك	يتم الاتفاق عليها فيما بعد

الطرق التي يجوز لمؤسسة النقل الجوي المعينة من جانب جمهورية بيلاروس تسيير خطوط جوية عليها :

نقاط المغادرة	نقاط متوسطة	نقاط في مصر	نقاط فيما وراء مصر
نقاط في بيلاروس	يتم الاتفاق عليها فيما بعد	القاهرة	يتم الاتفاق عليها فيما بعد

٢ - الرحلات:

تقرر سلطات الطيران المدني لكلا الطرفين المتعاقدين في وقت لاحق عدد الرحلات الأسبوعية التي سيتم تشغيلها بواسطة مؤسسات النقل الجوي المعينة .

٣ - ممارسة الحرية الخامسة:

يسمح بممارسة الحرية الخامسة بعد توقيع الاتفاق التجاري اللازم بين مؤسستي النقل الجوي وموافقة سلطات الطيران المدني المعنية .